

لا أطمح إليه واقنع بقرص من شعير ولا انتهي الى ما سواه ، فهذه حقيقة معنى اللفظ « (١) » .

وتبدو مقدرته في النحو وتوجيهه للآليات في نقده خروج الشعراء على اسلوب العرب في تركيب الكلام وما فيه من حذف او تقديم أو تأخير . قال في بيت أبي تمام :

يدي لمن شاء رهنٌ لم يذُقْ جرْعاً من راحتيه درى ما الصَّابُ والعَسَلُ

« لفظ هذا البيت مبني على فساد لكثرة ما فيه من الحذف ، لانه اراد بقوله « يدي لمن شاء رهن » أي أصافحه وأبابعه معاقدة أو مراهنه ان كان لم يذُقْ جرعا من راحتيك درى ما الصاب والعسل . ومثل هذا لا يسوغ لانه حذف « ان » التي تدخل للشرط ولا يجوز حذفها لانها اذا حذفت سقط معنى الشرط ، وحذف « من » وهي الاسم الذي صلته « لم يذُقْ » فاختل البيت وأشكل معناه « (٢) » .

ويرى الدكتور محمد مندور أن تمسكه بقاعدته « اللغة لا يقاس عليها » أفسد بعض نقده وجعله لا يخرج على ما عرفه القدماء (٣) ، ويرى الدكتور إحسان عباس انه لا يخلو في تدقيقه اللغوي من التحكم فلفظة الأيم التي تحدث عنها طويلا قد تقبل دون ذلك الجدل الطويل الذي وضعه ، والمأخذ الكبير على الذاهبين مذهب الدقة هذا انهم يتقيدون بوجهة نظر واحدة ولا يصححون ما عداها ، فاذا روى أحد علماء اللغة تفسيراً للفظ لا يوافق المشهور لم يقبلوه وليس كذلك موقف الشاعر . ثم ان الالفاظ تنزلق احيانا انزلاقا يسيرا عما وضعت له بمرور الزمن ، وهذا مبدأ لا يحترمه أمثال الأمدي القائلون بالتدقيق (٤) .

وما قاله الدكتوران صحيح الى حد كبير ، ولكن اللغة لا يمكن أن تخرج

(١) الموازنة ج ١ ص ١٧٢ .

(٢) الموازنة ج ١ ص ١٨١ .

(٣) النقد المنهجي عند العرب ص ١٢٢ وما بعدها .

(٤) تاريخ النقد الادبي عند العرب ص ١٧٩ .